مشروع المحو

ملخص

إلغاء إسرائيل للوجود
الفلسطيني في الضفة الغربية

أيلول 2026

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

مشروع المحو: ملخص

عند صدور هذا التقرير، يجري في الضفة الغربية عدوان إسرائيلي واسع النطاق، يفكك بوتيرة متسارعة ومنهجية مجمل أسس الوجود الفلسطيني. منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022، وبصورة أشد منذ تشرين الأول 2023، صعّدت إسرائيل بصورة دراماتيكية المسّ بجميع مجالات حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. مئات الأعمال الروتينية التي تشكل الحياة اليومية، ومنها القدرة على الوصول إلى مكان العمل، وأخذ الأطفال إلى المدرسة، والدراسة في الجامعة، والحصول على علاج طبي، والالتقاء بأفراد العائلة والمعارف أو فلاحة الأرض، تتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل، وأحيانًا تُسلب بالكامل. وفوق كل ذلك، يخيّم الخطر الدائم على الحياة والسلامة الجسدية. ففي أي لحظة قد يجد الفلسطيني نفسه عرضة لعنف الجنود ومليشيات المستوطنين المسلحة، أو للاعتقال والسجن أو للتنكيل والإذلال، وأحيانًا لفقدان حياته. وقد حوّل الهجوم المتكامل، الذي يمس الفلسطينيين كأفراد وكجماعة، حياة نحو 3.5 مليون إنسان إلى مواجهة متواصلة مع القمع والسلب اللذين يفرضهما النظام الإسرائيلي.

غالبًا ما يتركز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على الأرض والنقاش العام بشأن المسّ بحقوق الفلسطينيين على أحداث منفردة وأضرار محددة. أما هذا التقرير فيسعى إلى الربط بين أشكال المس المختلفة وفحص الواقع الحالي باعتباره آلية معقدة تعمل وفق منطق منظِّم، وتُطبَّق بواسطة ممارسات مختلفة وعلى أيدي جهات إسرائيلية مختلفة. ويكشف هذا الفحص أن ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية لا تقتصر على انتهاكات منفردة لحقوق فردية وجماعية، بل تشكل جزءًا من آلية محو شاملة. والمحو في هذا السياق هو مسّ متواصل بالشروط المادية والاجتماعية والسياسية التي تتيح الوجود الفلسطيني الجماعي – الأرض، المؤسسات، اللغة، الثقافة، الروابط الاجتماعية، القيادة، الذاكرة والتاريخ المشتركان – وكذلك بإمكانية تخيّل مستقبل مشترك وتحقيقه.

يعمل مشروع المحو الذي تشنه إسرائيل في الضفة الغربية على إعادة تنظيم الحيز وشروط الحياة فيه بحيث تصبح السيطرة الإسرائيلية والوجود اليهودي متواصلين وممأسسيْن ودائمين، فيما يصبح الوجود الفلسطيني مجزأً وهشًا وتابعًا. يبيّن التقرير كيف تُطبَّق آلية المحو التي تستخدمها إسرائيل من خلال خمسة محاور عمل: العنف وبث الرعب؛ تقييد الحركة؛ الخنق الاقتصادي؛ التدمير الاجتماعي والسياسي؛ والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيز. يهدف التمييز بين هذه المحاور إلى توضيح طرق عملها، لكنها على الأرض متداخلة ويعزز كل منها الآخر. فتقييد الحركة والخنق الاقتصادي يضران بمصادر الرزق والروابط الاجتماعية والقدرة على الحفاظ على المؤسسات والعمل سياسيًا؛ والمسّ السياسي والاجتماعي بدوره يضعف قدرة الفلسطينيين على الدفاع عن حقوقهم والحفاظ على ارتباطهم

بالحيز وبالأرض. وكل ذلك يسهّل توسيع السيطرة اليهودية على الحيز واقتلاع الفلسطينيين منه، بما يفكك التجمعات ويلحق الأذى ببيوتها وسبل عيشها وذاكرتها الجماعية واستمراريتها الجغرافية. ويشكل العنف وسيلة الإكراه المركزية التي تتيح عمل الآلية كلها وتسرّعه.

يستند التقرير إلى رصيد المعرفة الذي راكمته بتسيلم على مدى عقود من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وإلى تحليل سياسات النظام الإسرائيلي، وإلى نحو ألفي إفادة جُمعت في السنوات الأخيرة من فلسطينيين من سكان الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، جرى فحص وثائق ومعطيات رسمية وتشريعات وقرارات حكومية وتقارير أخرى. يهدف التقرير إلى إظهار كيفية تراكم أشكال المس المختلفة بعضها فوق بعض، والمنطق الذي ينظمها، والآليات التي تتيح لها أن تتحول إلى واقع حياة متواصل.

منطق المحو والإطار النظامي

لا يمكن فهم الواقع الحالي في الضفة الغربية من دون فحص الجذور الأيديولوجية والأسس النظامية التي تستند إليها آلية المحو. يصف مصطلح "منطق المحو"، الذي صاغه المؤرخ باتريك وولف، كيفية عمل المشروع الاستعماري-الاستيطاني من أجل تقليص الوجود للجماعة الأصلية المرتبطة بالحيز وتفكيكه وإزالته. ويمكن أن يتحقق المحو من خلال أفعال تُضائل فعليًا الوجود الأصلي في الحيز، مثل القتل والتهجير والترحيل إلى مناطق محدودة ومجزأة، كما يمكن أن يعمل على امتداد الزمن بواسطة آليات قانونية وتخطيطية واقتصادية ومكانية، مثل منع عودة اللاجئين، وسلب الأرض، وتفتيت التجمعات، والسيطرة على الحركة، والمسّ بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية. والقاسم المشترك بين هذه المظاهر هو المسّ بالشروط اللازمة لكينونة شعب كجماعة في الحيز.

يحمل المشروع الصهيوني-الإسرائيلي السمات المركزية للاستعمار الاستيطاني: ترسيخ سيادة يهودية في حيز تعيش فيه جماعة فلسطينية أصلية، من خلال الإزاحة والتهجير والسلب والتفتيت وإضعاف الوجود الفلسطيني. إن تعريف المشروع الصهيوني-الإسرائيلي باعتباره مشروعا استعماريا استيطانيا لا ينفي الصلة التاريخية والدينية والثقافية لليهود بالحيز، ولا الوجود اليهودي المتواصل فيه، ولا التاريخ الطويل من الاضطهاد والاقتلاع والعنف ضد اليهود. فالسؤال الذي يطرحه هذا التعريف لا يتعلق بمجرد الصلة اليهودية بالحيز، بل بالطريقة التي عمل بها المشروع الصهيوني على ترسيخ سيادة يهودية حصرية في حيز عاش فيه الفلسطينيون ولا يزالون يعيشون فيه.

كانت النكبة أول مظهر تاريخي تحقق فيه منطق المحو على نطاق واسع. بين عامي 1947 و1949 هُجّر مئات آلاف الفلسطينيين من بيوتهم أو فروا منها وأصبحوا لاجئين، ومُنعوا من العودة إلى وطنهم. ودُمّرت مئات التجمعات الفلسطينية وأُفرغت من سكانها. ونُهبت ممتلكات هؤلاء السكان بصورة فردية أو مؤسسية، ووُضعت أراضيهم في خدمة المستوطنين اليهود. في عام 1967، مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وسّعت إسرائيل سيطرتها وفرضت حكمًا عسكريًا مباشرًا على ملايين الفلسطينيين. صادرت الأراضي، وأقامت المستوطنات، وقيّدت التخطيط والتطوير الفلسطينيين، وفتتت الحيز. لم توقف اتفاقيات أوسلو هذه العملية؛ فإلى جانب إنشاء السلطة الفلسطينية ونقل صلاحيات محدودة إليها، أبقت إسرائيل سيطرتها على مركبات أساسية من الحيز والحياة الفلسطينيين، وفي هذا الإطار استمر الاستيطان والسلب والتفتيت المكاني وتعمق.

الأبارتهايد هو البنية النظامية التي تنظم وتحافظ على التفوق اليهودي والسيطرة على الفلسطينيين في كامل الحيز الممتد بين البحر المتوسط ونهر الأردن، حيث يقوم نظام إسرائيلي واحد يمنح اليهود والفلسطينيين حقوقًا وحماية وموارد وقوة سياسية بصورة مختلفة. وفي الضفة الغربية، يظهر التمييز المؤسسي بين المجموعتين بصورة خاصة: اليهود الذين يعيشون في المستوطنات يخضعون للقانون المدني الإسرائيلي ويتمتعون بحقوق سياسية كاملة وبخدمات الدولة وحمايتها؛ أما الفلسطينيون الذين يعيشون في الحيز نفسه فيخضعون للحكم والقانون العسكريين، ولا يستطيعون المشاركة في تحديد السياسات والقوانين التي تتحكم في كل جانب تقريبًا من جوانب حياتهم. كما يشكل تفتيت الجماعة الفلسطينية إلى مجموعات قانونية ومكانية مختلفة جانبًا آخر من هذا النظام، ويعبر هو أيضًا عن تجزئة الحيز والحياة الفلسطينية الفردية والجماعية.

يعمل مشروع المحو في الضفة الغربية، الموصوف بالتفصيل في التقرير، داخل هذه البنية النظامية ويتضمن مسارًا مزدوجًا: تفكيك الشروط التي تتيح وجودًا فلسطينيًا جماعيًا، وإعادة تنظيم الحيز بهدف توسيع الحضور والسيطرة اليهوديين وترسيخهما مؤسسيًا. تنتقل الأراضي والموارد إلى السيطرة اليهودية؛ وتتوسع المستوطنات والبؤر والمزارع الاستيطانية؛ وتعمل منظومات القانون والتخطيط والبنى التحتية والميزانيات على ترسيخ حضور يهودي متواصل ودائم. ترتبط العمليتان إحداهما بالأخرى: تفكيك الوجود الفلسطيني يتيح توسيع السيطرة اليهودية، وتوسيعها يرسخ ويعمق الإزاحة والتفكيك.

مشروع المحو ليس جديدًا، لكنه تسارع واشتد منذ تشكيل الحكومة في نهاية عام 2022، وبصورة خاصة منذ تشرين الأول 2023. نُقلت صلاحيات وميزانيات وقوة سياسية إلى جهات ملتزمة بتوسيع الاستيطان والضم وإزاحة الفلسطينيين؛ وضُخت الموارد إلى المستوطنات والبؤر والمزارع الاستيطانية؛ وتعزز الترابط بين مؤسسات الدولة والجيش وحركة الاستيطان ومليشيات المستوطنين وأصبح أكثر

علنية. أما الأفعال التي عُرضت في الماضي على أنها مؤقتة أو استثنائية أو مدفوعة بحاجة أمنية، فتُنفذ اليوم على نطاق واسع وبصورة أكثر مباشرة وعلنية.

تُعد خطة الحسم التي نشرها بتسلئيل سموتريتش عام 2017 وثيقة مفتاحية لفهم الواقع الحالي، لأنها تصوغ منطق المحو علنًا وتربط بين أيديولوجيا استعمارية-استيطانية وبين خطة عمل سياسية. تضع الخطة أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات: العيش تحت التفوق اليهودي إلى جانب التخلي عن مطالبهم السياسية، أو الرحيل، أو القمع بالقوة في حال المقاومة. لم تعتمد الخطة بكاملها كقرار حكومي أو كقانون، لكن مركبات تشكّل منطقها تُترجم في السنوات الأخيرة إلى سياسات وميزانيات ومنح صلاحيات وممارسات تُطبّق على الأرض.

يتزامن التصعيد في الضفة مع الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. في غزة، يتحقق منطق المحو في أقصى أشكاله؛ أما في الضفة الغربية فيتحقق بأشكال أخرى، من خلال المحاور الخمسة الموصوفة في التقرير. ليست الساحتان منفصلتين إحداهما عن الأخرى. فقد وسّع تطبيع القتل والتدمير الهائلين اللذين تزرعهما إسرائيل في قطاع غزة بصورة دراماتيكية حدود العنف الذي يُنظر إليه على أنه مشروع ويستخدمه النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. ومنذ تشرين الأول 2023، أصبحت أنماط عمل كانت استثنائية في الضفة أكثر شيوعًا، ومنها أنماط ترتبط بصورة خاصة بطريقة القتال الإسرائيلية في غزة، مثل القصف الجوي، والتدمير الواسع للمناطق السكنية والبنى التحتية، والتهجير الجماعي، والتساهل في سياسة إطلاق النار.

آلية المحو في الضفة الغربية

تعمل آلية المحو الإسرائيلية في الضفة الغربية من خلال خمسة محاور رئيسية: العنف وبثّ الرعب، تقييد الحركة، الخنق الاقتصادي، التدمير الاجتماعي والسياسي، والتطهير العرقي والاستيلاء على الحيز. وتحد هذه المحاور الخمسة مجتمعة من قدرة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة على عيش حياة أساسية، وفي الوقت نفسه تمس بالشروط التي تتيح كينونة المجتمع الفلسطيني كجسم سياسي واجتماعي وإقليمي له مؤسسات وحقوق جماعية ومستقبل مشترك. لا تتضح دلالة كل محور فقط من خلال الضرر المباشر الذي يحدثه، بل أيضًا من خلال علاقته بالمحاور الأخرى ومساهمته في النتيجة المتراكمة.

العنف وبثّ الرعب

يعمل العنف في الضفة الغربية كآلية مركزية للسيطرة والإزاحة والتفكيك. ولا يقتصر أثره على المس المباشر بمن يُقتلون أو يُصابون أو يُسجنون أو يُضربون أو يُطردون من بيوتهم، بل يبث الرعب في مجمل

السكان ويقلص مجال عمل الفلسطينيين كأفراد وكعائلات وكمجتمع. وفي واقع يستطيع فيه الجنود اقتحام بيت في أي لحظة، ويستطيع المستوطنون المسلحون الظهور في مناطق الرعي، ويمكن أن يُغلق حاجز بلا تفسير، وأن يُعتقل شخص أو يُضرب أو يُقتل، تصبح كل خطوة يومية مرتبطة بحساب دائم للمخاطر. والخوف ليس مجرد نتيجة جانبية للعنف؛ بل هو جزء من طريقة عمله كوسيلة إكراه ومن النتيجة التي يسعى إلى تحقيقها.

يمارس العنف الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، وكذلك مسؤولو الأمن في المستوطنات وفرق التأهب ومليشيات المستوطنين. يعمل بعضهم كأذرع رسمية للدولة، ويعمل آخرون بدعمها أو تحت رعايتها وفي حيز من الحصانة شبه الكاملة. تهاجم مليشيات المستوطنين المسلحة القرى وتجمعات الرعاة والأراضي الزراعية ومناطق الرعي باستخدام أسلحة ومركبات للمناطق الوعرة حصلت عليها من الدولة. وفي كثير من الأحيان يكون الجيش حاضرًا ولا يمنع العنف، بل يشارك فيه بصورة فاعلة أيضًا: يغلق الجنود الطرق، ويطلقون الغاز المسيل للدموع أو الرصاص الحي على الفلسطينيين الذين يحاولون الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، كما يشارك جنود من سكان المستوطنات في روتين العنف ضد التجمعات الفلسطينية المجاورة. وهكذا يتلاشى الحد الفاصل بين العنف العسكري وعنف الدولة والعنف المدني-الاستيطاني، وتعمل الجهات المختلفة عمليًا كجزء من منظومة واحدة.

منذ تشرين الأول 2023، جنّد الجيش الإسرائيلي آلاف المستوطنين للخدمة في مناطق سكنهم ضمن كتائب الدفاع الإقليمي، وانضم آلاف آخرون إلى فرق التأهب في المستوطنات والبؤر الاستيطانية. وفي الوقت نفسه، وثقت بتسيلم مستوطنين يمارسون بحق الفلسطينيين صلاحيات "عسكرية": يحتجزونهم ويعتقلونهم، ويطلبون منهم بطاقات هوياتهم، ويهدمون مباني ويفرضون الإغلاق على بلدات كاملة. هذه الظواهر تطمس التمييز بين وكلاء العنف المختلفين – بين المستوطنين المسلحين والجنود والجهات الرسمية الأخرى.

ارتفعت أعداد الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل في الضفة الغربية بصورة دراماتيكية في السنوات الأخيرة. بين 7.10.2023 و30.6.2026 قتلت إسرائيل 1,087 فلسطينيًا في الضفة الغربية، بما فيها شرقيّ القدس. وكان من بين القتلى 242 طفلًا وفتًى و21 امرأة.

خلال هذه الفترة، توسع أيضًا استخدام القصف الجوي والاقتحامات الواسعة للمناطق المكتظة وتدمير البنى التحتية في مخيمات اللاجئين. إنّ العنف القاتل جزء من منظومة أوسع تشمل المداهمات الليلية، واقتحام البيوت، والتفتيش، والتوقيف، والتهديد، والإذلال، والمراقبة، واقتحام الحيز الخاص. وتنتج هذه الممارسات كلها روتينًا لا يملك فيه الفلسطينيون حيزًا آمنًا يمكن أن تستمر فيه حياتهم من دون أن يخيّم عليهم ظل القمع الإسرائيلي.

تشكل الاعتقالات والسجن الجماعي ذراعًا مركزية أخرى للآلية نفسها. على مدى عقود سجنت إسرائيل مئات آلاف الفلسطينيين. واستخدمت ممارسات التنكيل والتعذيب ليس فقط كوسيلة عقاب، بل أيضًا كأداة ردع واسعة النطاق هدفها توضيح أن أي مشاركة في نشاط سياسي أو مدني ومقاومة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي قد تنتهي بالسجن من دون محاكمة، المصحوب مرارًا بعنف شديد. وكما هو الحال في العنف الذي يمارسه النظام الإسرائيلي، فإن التهديد الدائم بالاعتقال والسجن يهدف هو أيضًا إلى بث الرعب في نفوس السكان الفلسطينيين. ومنذ تشرين الأول 2023، وسّعت إسرائيل استخدام منظومة السجون كوسيلة قمع وترهيب تُمارس ضد الأفراد وضد الجماعة الفلسطينية بأكملها، وتحولت مرافق الاعتقال والسجن إلى شبكة من معسكرات التعذيب، يُحكم فيها على كل فلسطيني يدخل أبوابها بالتنكيل الجسدي والنفسي المتواصل. ونتيجة لذلك، ووفق متابعة بتسيلم، توفي في مرافق السَجن الإسرائيلية بين تشرين الأول 2023 وحزيران 2026 ما لا يقل عن 32 معتقلًا وأسيرًا من سكان الضفة الغربية نتيجة العنف والإهمال المنهجي والحرمان من العلاج الطبي.

هكذا يعمل القتل والعنف والتهديد والسجن معًا على زرع الخوف وتضاؤل المقاومة وإتاحة عمل سائر محاور المحو.

تقييد الحركة والتنقّل

القدرة على الحركة في الحيز شرط أساسي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والعائلية والسياسية. عندما لا يستطيع الإنسان الوصول إلى أرضه أو المستشفى أو العمل أو المدرسة أو المدينة القريبة، تفقد ملكية الأرض أو وجود المؤسسات والخدمات العامة جزءًا من معناها العملي. تعتمد منظومة السيطرة الإسرائيلية على الحركة على بنية تحتية بُنيت على مدى عقود: حواجز على أطراف الضفة بينها وبين إسرائيل وشرقيّ القدس والأردن؛ حواجز داخلية في عمق الضفة؛ بوابات على مداخل البلدات الفلسطينية؛ الجدار الفاصل؛ طرق التفافية؛ طرق يحظر أو يقيد سير الفلسطينيين عليها؛ نظام تصاريح؛ أوامر عسكرية وأنواع مختلفة من الإغلاقات. وقد فتتت هذه البنية الحيز الفلسطيني وعلقت حركة الفلسطينيين بقرارات الجنود وقوات إسرائيلية أخرى وموظفين، وأحيانًا مستوطنين أيضًا.

منذ تشرين الأول 2023، تستخدم إسرائيل هذه البنية التحتية بصورة أكثر كثافة وتعسفا وعنفًا. ووفق معطيات بتسيلم، أقامت إسرائيل بين تشرين الأول 2023 وحزيران 2026 أكثر من 200 حاجز جديد، وأغلقت الطرق التي تصل عشرات البلدات الفلسطينية بالشوارع الرئيسية والطرق التي تربط بين البلدات الفلسطينية وبعضها. تُفتح هذه السدّات وتُغلق من دون إشعار مسبق، وتتحول الرحلات القصيرة إلى ساعات طويلة، ولا يعرف الناس إن كانوا سيصلون إلى العمل أو الدراسة أو العلاج الطبي، وإن كانوا سيتمكنون من العودة إلى بيوتهم. وفي الوقت نفسه، ألغت إسرائيل بصورة شاملة جميع تصاريح دخول الفلسطينيين إلى داخل حدود الخط الأخضر.

إلى جانب الإغلاقات الرسمية، يغلق المستوطنون الطرق ويهددون السائقين ويهاجمون الفلسطينيين الذين يسيرون فيها، وأحيانًا يمارسون الضغط على الجيش لإغلاق طرق فلسطينية.

يعمل تقييد الحركة في اتجاهين متكاملين: فهو يفكك الحيز الفلسطيني إلى جيوب معزولة تعتمد على البوابات والتصاريح والطرق البديلة والرديئة، وفي الوقت نفسه يخلق تواصلًا إقليميًا لليهود بواسطة بنى تحتية وطرق تخدمهم. ويربط المس بالحركة أيضًا بين سائر محاور المَحو. فعندما لا يستطيع المزارعون والرعاة الوصول إلى أراضيهم وإلى المراعي، ولا يصل العمال إلى أماكن عملهم والطلاب والمعلمون والطواقم الطبية إلى وجهاتها، تتضرر سبل العيش والصحة والتعليم والروابط الاجتماعية والقدرة على التشبث بالأرض. وفي حالات كثيرة، يخلق منع الفلسطينيين من الوصول إلى الأرض الظروف للاستيلاء عليها. وهكذا فإن الطريق المغلقة أو البوابة المقفلة ليستا مجرد قيد على الحركة؛ بل أداة في خدمة آلية السلب والمحو.

الخنق الاقتصادي

يمس الخنق الاقتصادي بالشروط المادية التي تتيح للفلسطينيين كسب الرزق وإعالة الأسرة وفلاحة الأرض والتعلم والحصول على علاج طبي والتخطيط للمستقبل، ويتجسد في الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، لكنه يعمل أيضًا كآلية للسيطرة وممارسة الضغط المتواصل وزيادة تبعية المجتمع الفلسطيني للحكم الإسرائيلي. منذ عام 1967 قيّدت إسرائيل التطور الاقتصادي الفلسطيني المستقل، ووجهت قوة العمل الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، وسيطرت على الموارد والمعابر ومنعت التطوير المستقل للبنى التحتية والصناعة والتجارة. وأبقى تقسيم الضفة بموجب اتفاق أوسلو إلى مناطق A وB وC معظم احتياطي الأراضي والموارد الطبيعية ومصادر المياه تحت السيطرة الإسرائيلية. كما أبقى الاتفاق سيطرة إسرائيل على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور وأن يصبح أكثر استقلالًا، من خلال استمرار السيطرة الإسرائيلية على التصدير والاستيراد من الضفة وإليها، وأبقى في يد إسرائيل مسؤولية تحديد السياسات في قضايا كثيرة تؤثر مباشرة في الاقتصاد الفلسطيني.

منذ تشرين الأول 2023 تستخدم إسرائيل هذه التبعية بقوة أكبر. ألغت تقريبًا بالكامل تصاريح العمل للفلسطينيين من سكان الضفة في إسرائيل، وسلبت أكثر من 140,000 شخص مصدر رزقهم الرئيسي. وارتفعت نسبة البطالة، التي بلغت في عام 2022 نحو 13.1%، إلى أكثر من 31.3% في عام 2024. كما أجبرت الضائقة الاقتصادية بعض العمال على الدخول إلى إسرائيل من دون تصريح وتعريض أنفسهم للاعتقال وخطر الموت: بين 7.10.23 و30.6.26 قُتل ما لا يقل عن 26 عاملًا فلسطينيًا أثناء محاولتهم عبور الجدار الفاصل من أجل العمل.

وفي الوقت نفسه، شددت إسرائيل الاقتطاعات من أموال الضرائب التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية وأخرت تحويل الأموال إليها، وبذلك مست بقدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها وتقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني. وتتيح السيطرة الإسرائيلية على النظام المالي الفلسطيني والمياه والطاقة والأرض والبنى التحتية ممارسة ضغط متواصل يضر بالأسر والمصالح التجارية وبالمؤسسات الفلسطينية أيضًا.

تمنع إسرائيل منذ سنوات التطوير الفلسطيني المستقل لبنى المياه وإنتاج الطاقة، وفي الوقت نفسه تمس بالبنى التحتية القائمة وبالمبادرات المحلية لتطوير مصادر الطاقة البديلة. يتحقق المس الاقتصادي أيضًا من خلال سائر محاور المحو: قيود الحركة تمنع الوصول إلى العمل والأسواق؛ وعنف الجنود ومليشيات المستوطنين يمنع الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي ومصادر المياه؛ والاستيلاء على الحيز يمنع التطوير الفلسطيني. بالنسبة إلى عائلات كثيرة، لا تشكل الأراضي وأشجار الزيتون والكروم وقطعان الأغنام مصدر دخل فحسب، بل أيضًا شبكة أمان اقتصادية وبنية تحتية للوجود المجتمعي. لا يضر اقتلاع الأشجار وسرقة القطعان وإبعاد المزارعين عن أراضيهم بالدخل الفوري فقط، بل أيضًا بالمعرفة الزراعية التقليدية، والارتباط بالأرض، وقواعد الحياة المتوارثة التي بُنيت على مدى أجيال، ومن ثم يضعف إمكانية الاستمرار في العيش في المكان.

يمتد الخنق من اقتصاد الأسرة إلى المؤسسات التي تجمع أواصر المجتمع. عندما لا تستطيع العائلات شراء الطعام أو دفع الديون أو إرسال أطفالها إلى الدراسة، وعندما تضطر منظومات التعليم والصحة والرفاه إلى العمل في ظل نقص متواصل في الميزانيات، تتضرر قدرة المجتمع الفلسطيني على الحفاظ على الاستمرارية المؤسسية والصمود المجتمعي والأفق للجيل المقبل. وهكذا فإن الخنق الاقتصادي ليس مجرد نتيجة جانبية للسيطرة؛ بل هو آلية تستخدم لتفكيك الوجود الفلسطيني.

التدمير الاجتماعي والسياسي

يمس التدمير الاجتماعي والسياسي بالمؤسسات والروابط والأحياز التي تتيح للفلسطينيين التنظُّم وتمثيل أنفسهم والحفاظ على المعرفة والذاكرة والعمل من أجل مستقبل مشترك. منذ عام 1967 فرضت إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة نظامًا عسكريًا يحظر أو يقيد تقريبًا كل شكل من أشكال النشاط السياسي المستقل. ومن خلال الأوامر العسكرية والتشريعات، تُخرج إسرائيل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية عن القانون، وتغلق المؤسسات، وتمنع التظاهر، وتعتقل الناشطين السياسيين، وتعرض الأحزاب والحركات الشبابية واللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات الطلابية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بوصفها "جهات إرهابية" أو تنسب إليها "التحريض". بين عامي 1967 و2019 أخرجت إسرائيل أكثر من 411 تنظيمًا سياسيًا عن القانون، بما فيها جميع الأحزاب الفلسطينية الكبرى.

منذ تشرين الأول 2023 اشتد الهجوم على كل شكل من أشكال التنظيم والاحتجاج والتعبير. اعتقلت إسرائيل مسؤولين منتخبين وناشطين وأكاديميين وطلابًا وصحفيين؛ واقتحمت مكاتب منظمات؛ وقيّدت المظاهرات والاحتجاجات غير العنيفة؛ ووسعت المراقبة والاعتقالات على خلفية منشورات في شبكات التواصل الاجتماعي. وقد تؤدي المشاركة في نشاط حزبي أو طلابي، وتنظيم مظاهرة، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى تقديم المساعدة لضحايا العنف، إلى الاعتقال والسجن والمس بالناشطين وعائلاتهم. وهكذا لا يُستخدم السجن لمعاقبة الأفراد فقط، بل أيضًا لردع الجمهور وتقليص إمكانية العمل الجماعي.

كان قمع المظاهرات والاستخدام الروتيني لوسائل عنيفة – وأحيانًا قاتلة – لتفريقها، على مدى سنوات، أحد المسارات المركزية التي مست من خلالها إسرائيل بقدرة الفلسطينيين على التنظيم. خلال الأشهر السبعة بين 7.10.23 ومنتصف أيار 2024، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 28 فلسطينيًا، بينهم 11 قاصرًا، أثناء مظاهرات أو في سياقها. وللمقارنة، فإن هذا العدد يقارب نصف عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية خلال الأعوام الثلاثة عشر كلها التي سبقت تشرين الأول 2023. وأدى تصعيد العنف وموجة الاعتقالات، التي شملت أيضًا منظمي احتجاجات وناشطين بارزين، خلال عام 2024 إلى تراجع مظاهرات كانت تُنظم منذ سنوات في قرى وبلدات في الضفة.

يتجه المس أيضًا إلى الأحياز التي تنشأ فيها الحياة المشتركة وتُحفظ: المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والدينية والأرشيفات والصحافة والمؤسسات المجتمعية. تُجبر المداهمات وقيود الحركة والضائقة الاقتصادية المؤسسات التعليمية إلى تقليص ساعات الدراسة أو وقفها بالكامل؛ ويضائل المس بالصحفيين ومعدات التوثيق القدرة على رواية ما يحدث؛ كما أن الهجوم الإسرائيلي على وكالة الأونروا، الذي شمل من بين أمور أخرى سن قانونيْن يحظران نشاط الوكالة أو يقيدانه، لا يمس بالخدمات الحيوية التي تقدمها الأونروا للاجئين فحسب، بل أيضًا بإحدى الأطر المؤسسية المركزية التي تحافظ على مكانة اللجوء والذاكرة السياسية والتاريخية الفلسطينية.

وفي الحيز العام يضاف إلى ذلك محو الرموز الفلسطينية وإغراقه بالرموز الإسرائيلية. تُزال الأعلام الفلسطينية عن البيوت والمؤسسات ومن الحيز العام، وأحيانًا باستخدام العنف والاعتقالات. وفي الوقت نفسه، تُنصب عشرات آلاف الأعلام الإسرائيلية على امتداد الطرق وعند مداخل البلدات الفلسطينية. إنّ السيطرة على الرموز ليست أمرًا هامشيًا: فهي تعبر عن مطالبة بالحصرية على الحيز وعلى التاريخ وعلى الهوية السياسية المسموح بها فيه.

حتى في هذه الظروف، تستمر الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية. تحت تهديد دائم بالتجريم والسجن والعنف والتفكيك، يواصل سكان الضفة التنظيم والتوثيق والتعليم والكتابة والعمل القانوني

والحفاظ على الذاكرة والدفاع عن أراضيهم وتشغيل المؤسسات وإعادة بناء الأحياز المجتمعية. وتؤكد هذه الاستمرارية أن المحو ليس حالة اكتملت، بل عملية متواصلة تُمارس ضد جماعة تواصل الوجود والمقاومة.

التطهير العرقي والاستيلاء على الحيز

يعبر الاستيلاء الإسرائيلي على الحيز وتزايد مظاهر التطهير العرقي بأوضح صورة عن المسار المزدوج لمشروع المحو: تفكيك الشروط اللازمة للوجود الفلسطيني في الحيز، وبالتوازي إنشاء حيز يهودي متواصل ومُمأسس. منذ عام 1967 سلبت إسرائيل أكثر من مليوني دونم – أكثر من ثلث مساحة الضفة الغربية – بواسطة منظومة من الآليات القانونية والتخطيطية والإدارية: الإعلان عن "أراضي دولة" و"مناطق عسكرية مغلقة" و"مناطق إطلاق نار" ومحميات طبيعية ومواقع أثرية؛ قيود التخطيط والبناء؛ هدم البيوت والبنى التحتية؛ إقامة المستوطنات؛ وشق الطرق والبنى التحتية التي تربط المستوطنات بإسرائيل. تُعرض هذه الآليات كما لو أن لكل منها غاية منفصلة، لكنها مجتمعة تقلص الحيز الفلسطيني وتوسع الحيز المتاح لليهود.

إلى جانب المسار الرسمي والبيروقراطي، تعمل مليشيات المستوطنين من مزارع وبؤر استيطانية تتمتع بميزانيات ومعدات وبنى تحتية وحماية عسكرية. وتتيح إقامة المزارع والبؤرالاستيطانية لعدد صغير من المستوطنين المسلحين العمل منها كمليشيات والاستيلاء خلال وقت قصير على مساحات هائلة: يغلقون الطرق، ويمنعون الوصول إلى مناطق الرعي ومصادر المياه، ويهاجمون السكان، ويمسون بالممتلكات والقطعان، ويستخدمون الجيش والشرطة ضد التجمعات الفلسطينية. حتى تموز 2026 استولت إسرائيل بواسطة هذه المليشيات على أكثر من 1,070,000 دونم، أي 18% من مساحة الضفة الغربية. وبين عامي 2023 و2025 أُقيمت 185 بؤرة استيطانية جديدة، نحو 130 منها بؤر مزارع.

يخلق العنف ومنع الوصول إلى الأراضي وهدم المنازل والبنى التحتية وغياب الحماية للتجمعات الفلسطينية، بيئة قسرية لا تتيح لها البقاء على أرضها. وحتى حزيران 2026 أدى الاستيلاء إلى تهجير 64 تجمعًا فلسطينيًا من تجمعات الرعاة من بيوتها، وإلى تهجير 18 تجمعع آخر جزئيًا. لا يستلزم النقل القسري للسكان دائمًا تهجيرًا مباشرًا بالقوة؛ فهو يحدث أيضًا عندما تجعل الدولة أو جهات تعمل تحت رعايتها الحياة في المكان مستحيلة. وعندما يكون هذا النمط موجهًا إلى إفراغ مناطق من وجود جماعة إثنية أو قومية معينة، يُوصف عادة بالتطهير العرقي. في الضفة الغربية يقلص هذا النمط الوجود الفلسطيني، ويوسع الوجود اليهودي، ويفكك استمرارية الحياة الفلسطينية من خلال دفع الفلسطينيين إلى جيوب معزولة.

يظهر شكل آخر من الاقتلاع والاستيلاء في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة. منذ كانون الثاني 2025 اقتلع الجيش من بيوتهم نحو33,000 من سكان مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس. هدم الجيش مباني وبنى تحتية، وأعلن أنه سيواصل السيطرة على المخيمات في الوقت الحالي، ويمنع عودة معظم السكان. يشكل هذا الاقتلاع جزءًا من الانتقال إلى مرحلة جديدة واسعة وشديدة القوة في أنماط العمل التي يطبقها الجيش في مخيمات اللاجئين وفي مناطق سكنية مكتظة أخرى في أنحاء الضفة.

التهجير من الأرض هو أيضًا تهجير من البيت والمجتمع والمدرسة ومصدر الرزق. بعد اقتلاع تجمع ما، تتحول أراضيه إلى مراعٍ للمزارع الاستيطانية؛ تُغلق طرق الوصول، وتُقام بنى تحتية إسرائيلية في المكان، ويُمحى الوجود الفلسطيني من المشهد. أحيانًا يبقى الفلسطينيون على مسافة قصيرة من أراضيهم، لكن من دون أي قدرة على العودة إلى نمط الحياة والرزق والمجتمع الذي كان قائمًا عليها. التطهير العرقي والاستيلاء على الحيز هما نتيجة العمل المتكامل للمحاور الأربعة الأخرى، وفي الوقت نفسه يعززان تأثير هذه المحاور. إنّ فقدان الأرض يمس بالاستمرارية الإقليمية وبالقاعدة الاقتصادية وبالنسيج المجتمعي، ويضائل أكثر إمكانية الحفاظ على حياة فلسطينية في الحيز على المدى الطويل.

المعاني القانونية لمشروع المحو

"مشروع المحو" ليس فئة قانونية قائمة بذاتها، بل مفهوم يصف الدلالة المتراكمة لنظام الأبارتهايد ولسياسات وأفعال يحددها القانون الدولي ويحظرها، ومنها الضم وإقامة المستوطنات والنقل القسري والاضطهاد والعنف المنهجي وسلب الحقوق الأساسية. قد تشكل أفعال كثيرة تتحقق من خلالها محاور العمل الخمسة المذكورة أعلاه أيضًا انتهاكات لقوانين الاحتلال وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وتشمل هذه الأفعال القتل غير القانوني، والتعذيب، والسجن غير القانوني، والعقاب الجماعي، والاضطهاد، والتهجير والنقل القسري، وإقامة المستوطنات. ويبين تراكمها معًا أنه لا ينبغي النظر إليها كانتهاكات منفصلة فقط، بل كجزء من منظومة عمل متكاملة يتحقق من خلالها مشروع المحو.

الإطار القانوني المركزي لتحليل النظام في الضفة الغربية هو القانون الدولي الذي يحظر الأبارتهايد. يميز النظام الإسرائيلي بين مجموعتين – اليهود والفلسطينيين – ويمنحهما مكانة وحقوقًا وحماية وموارد مختلفة؛ وهو قائم على السيطرة والقمع المنهجيين للفلسطينيين؛ ويشمل أفعالًا غير إنسانية تُرتكب في إطار هذا النظام ومن أجل الحفاظ عليه.

تسري قوانين الاحتلال الدولية على الضفة، لكنها ليست إطارًا بديلًا لتحليل الأبارتهايد ولا تكفي وحدها لوصف الصورة القانونية الكاملة لما يحدث في الضفة. يعمل نظام الأبارتهايد في الضفة أساسًا بواسطة

السيطرة العسكرية، بينما يرسخ الضم والاستيطان السيطرة الإسرائيلية على الحيز ويغيران تكوينه ويمسان بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويقضي الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في تموز 2024 بأن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن على إسرائيل إنهاءه بأسرع ما يمكن.

تتيح الحصانة الواسعة التي يتمتع بها الجنود وأفراد الشرطة والمستوطنون الذين يمسون بالفلسطينيين لآليات المحو أن تعمل على امتداد الزمن، وأن تصبح روتينًا وتترسخ كجزء من نظام الأبارتهايد الإسرائيلي. بين عامي 2016 و2024 قُدمت إلى منظومة إنفاذ القانون العسكرية 2,427 شكوى بشأن أضرار ألحقها جنود بالفلسطينيين وممتلكاتهم؛ فُتح تحقيق في 22.7% منها فقط، وقُدمت لوائح اتهام في 0.9% منها فقط. وكذلك في ما يتعلق بعنف إسرائيليين ضد فلسطينيين: انتهت 93.6% من ملفات التحقيق التي فُتحت بين عامي 2005 و2025 من دون لائحة اتهام، وانتهت 3% فقط بإدانة كاملة أو جزئية. لا تقتصر الحصانة الممنوحة لمرتكبي العنف والمسؤولين عنه على فشل يحدث بعد وقوع الضرر؛ بل توضح لهم مسبقًا أن المنظومة ستدعمهم، وبذلك تتيح عمليًا استمرار العنف.

الاستنتاجات: وجوب وقف مشروع المحو ووضع حد لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي

تفرض الوقائع الموصوفة في التقرير استنتاجًا أخلاقيًا وسياسيًا واضحًا: لا يمكن وضع حد للقمع المنهجي والعنيف الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين بواسطة خطوات موضعية مثل تحسين إنفاذ القانون ضد مستوطنين شديدي العنف، أو إزالة بعض الحواجز، أو تجميد جزئي للبناء، أو تغيير سياسة بعينها. قد تمنع مثل هذه الخطوات بعض الجرائم وانتهاكات الحقوق وتحمي البشر في حالات محددة، وعليه فإنّ لها أهمية على المدى الفوري. لكنها لا تغير البنية نفسها التي تنتج العنف والسلب والقمع. فالأفعال الموصوفة في التقرير هي نتاج عمل النظام نفسه، وليست انحرافًا عنه.

تتطلب حماية حقوق الإنسان وقف مشروع المحو ووضع حد لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي وللسيطرة العسكرية على الفلسطينيين. لا تستطيع الإصلاحات الموضعية والمحدودة تحويل مشروع استعماري استيطاني قائم على السلب إلى منظومة تحترم حقوق الإنسان. ولا يمكن ضمان حقوق الفلسطينيين داخل منظومة تعمل على سلبهم قوتهم السياسية والسيطرة على أرضهم وتفكيك قدرتهم على الوجود كجماعة. النظام القائم على التفوق اليهودي والأبارتهايد والسلب ليس نظامًا شرعيًا، ولا يجوز قبوله أو تطبيعه أو الاكتفاء بتقليل جزء من العنف والسلب اللذين ينتجهما.

يرى المجتمع الدولي منذ سنوات ما يحدث في الضفة، لكنه يواصل تفكيك الصورة إلى أفعال وأحداث منفصلة: توسيع المستوطنات، عنف المستوطنين، الهدم، الإغلاقات، مصادرة الأراضي،

وقتـل الفلسـطينيين. تمنح الإدانـات الموضعيـة التي يصدرها والدعـوات المتكررة إلـى "ضبط النفس" والامتنـاع عـن خطـوات أحاديـة الجانـب أو العودة إلـى "العملية السياسـية" إسـرائيل الوقـت ومجال الفعـل والحصانـة، وتتيـح لهـا مواصلـة مشـروع المحـو ودفعـه قدمًـا. كمـا يمنـح الدعـم السـياسي والعسـكري والاقتصـادي لإسـرائيل والحمايـة الدبلوماسـية التي تحظـى بها، مـوارد وشـرعية وحرية عمـل للنظـام الإسـرائيلي لمواصلـة ارتـكاب الجرائـم ضد الفلسـطينيين.

تتحمل الدول والمؤسسات الدولية واجبًا أخلاقيًا وقانونيًا بأن تفعل كل ما في وسعها، وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لها وفق القانون الدولي، لمنع إسرائيل من مواصلة جرائمها، والعمل على وقفها وحماية الفلسطينيين منها. الحصانة الدولية تمنع المساءلة عن جرائم ارتُكبت بالفعل، وهي أيضًا أحد الشروط التي تتيح استمرار ارتكاب هذه الجرائم. حتى الإبادة الجماعية في قطاع غزة لم تُحدث التغيير الجذري في السياسة الدولية الذي يفرضه حجم الجرائم؛ والسياسة نفسها تتيح أيضًا استمرار العنف والخنق الاقتصادي والتدمير الاجتماعي والسياسي والتطهير العرقي في الضفة الغربية.

يقتضي تحليل مشروع المحو النظر أيضًا في الطرق التي يعمل بها الفلسطينيون داخله وضده: يتشبثون بأرضهم، ويقيمون ويطورون مؤسسات وأطرًا اجتماعية وسياسية، ويحافظون على الذاكرة والهوية، ويوثقون ويتنظمون ويقاومون. هذه الأفعال جزء لا يتجزأ من الواقع الموصوف في التقرير ومن النضال المتواصل على الحيز وعلى الحياة فيه وعلى إمكانية صياغة مستقبل فلسطيني.

يجب أن تقوم أي تسوية سياسية عادلة على الاعتراف بالفلسطينيين كذات سياسية لها حقوق فردية وجماعية، لا كسكان يحق لإسرائيل أو لأي جهات دولية أن تديرهم. حقهم في الحرية والمساواة وتقرير المصير والحياة الجماعية هو نقطة انطلاق، وليس مسألة خاضعة لموافقة النظام الذي يسيطر عليهم. ولا يمكن الاستمرار في تحديد شروط حياة الفلسطينيين ومكانتهم السياسية نيابة عنهم بواسطة الإكراه الإسرائيلي أو السيطرة العسكرية أو ترتيبات تحافظ على علاقات التفوق القائمة.

تناضل بتسيلم من أجل مستقبل من الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية لجميع البشر الذين يعيشون بين البحر المتوسط ونهر الأردن. يتطلب مثل هذا المستقبل وضع حد لنظام الأبارتهايد وللسيطرة العسكرية على الفلسطينيين، وضمان حقوق فردية وجماعية كاملة لجميع البشر الذين يعيشون في هذا الحيز، وإتاحة مشاركتهم السياسية في صياغة النظام الذي يحكمهم ويشكل مستقبلهم. ووقف الجرائم وانتهاكات الحقوق شرط ضروري لذلك، لكن العدالة تتطلب أيضًا الاعتراف بالمظالم، والمساءلة عن الجرائم المرتكبة، والتعامل مع النتائج المستمرة للسلب والاقتلاع والعنف والتفكيك الاجتماعي والسياسي، في الماضي والحاضر. كما تتطلب حماية حقوق الإنسان تغيير البنية النظامية القائمة من أساسها وبناء منظومة تقوم على القيمة المتساوية لجميع البشر وتضمن للجميع الحق في العيش بحرية وأمن وكرامة.